الصباح الاقتصادية
12
العدد 2338 - السنة الثامنة
الأحد 2 ربيع الأول 1437 - الموافق 13 ديسمبر 2015
Sunday 13 December 2015 - No.2338 - 8th Year

القيمة الرأسمالية للبورصة تراجعت 1.11 في المئة

«بيان للاستثمار»: موجة البيع العشوائية أثرت سلباً على الأداء للأسبوع الثاني على التوالي

أوضح التقرير الإقتصادي لـ شركة «بيان للإستثمار» أن سوق الكويت للأوراق المالية واصل أداءه السلبي للأسبوع الثاني على التوالي، حيث انهى تداولات الأسبوع الماضي مسجلا خسائر جماعية لمؤشراته الثلاثة، متأثرا بموجة البيع العشوائية التي شملت أسهما عديدة في جميع القطاعات المدرجة، وذلك في ظل استمرار تراجع معنويات المتداولون في السوق إثر الانخفاضات المتتالية التي تسجلها أسعار النفط، خاصة بعد قرار منظمة (أوبك) عدم خفض مستويات الانتاج الحالية، الأمر الذي أدى إلى هبوط سعر برميل النفط قرب مستوى الـ30 دولار ووصوله إلى ادنى مستوى له خلال العام الجاري.

ويبدو أن موقف منظمة (أوبك) بشأن الإبقاء على مستويات الانتاج الحالية لن يتغير في المدى القريب، إذ على الرغم من الضغوطات التي تواجهها المنظمة لخفض الإنتاج، إلا أنها قررت أن تبقي على المستويات الحالية للحفاظ على حصتها السوقية؛ وبغض النظر عن مدى صحة أو خطأ هذا القرار، فما نراه الآن نتيجة لذلك هو مزيد من التراجع لأسعار النفط، ومزيد من الخسائر لمدول المصدرة لهذه السلعة الحيوية بطبيعة الحال، والجدير بالذكر أن التراجعات الكبيرة التي تشهدها أسعار النفط منذ منتصف العام الماضي وحتى الآن تعتبر بمثابة فرصة عظيمة لهذه الدول لتنويع مصادر دخلها، لاسيما الكويت التي تعتبر من أكثر دول العالم اعتمادا على مصدر شبه وحيد للدخل وهو النفط، فالكويت لديها من الفوائض المالية والخبرات الوطنية ما يؤهلها إلى عبور أزمة تزيف أسعار النفط بأمان، وذلك من خلال توظيف هذه الفوائض بالشكل المطلوب، والإعتماد على القطاع الخاص في قيادة قاطرة التنمية الاقتصادية في المرحلة المقبلة.

على صعيد آخر، ثبتت وكالة (فيتش) للتصنيف الإئتماني التصنيف السيادي للكويت لعام 2015 عند المرتبة (A.A) مع نظرة مستقبلية مستقرة، وقالت الوكالة أن الإيرادات العامة للدولة قد انخفضت بنسبة 45% خلال النصف الأول من العام 2015 نتيجة تراجع أسعار النفط، فيما انخفض الإنفاق العام بنسبة 20%. هذا وقالت الوكالة في تقريرها الموسع عن الكويت أن معظم المؤشرات الهيكلية للدولة اضعف من اقرانها في التصنيف (A.A)، وأقل من متوسطات دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة في مجال كل من مؤشرات ممارسة الأعمال، ومؤشرات التنمية البشرية، ومؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي. وأشارت الوكالة إلى أن الكويت تعتمد بصورة كبيرة على الموارد النفطية، حيث يشكل القطاع النفطي نحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي، مبينة في الوقت نفسه أن الأدوات الاقتصادية التي تضع الحكومة في الإستجابة للتقلبات الشديدة في الأسعار العالمية للنفط تعتبر محدودة.

وتجدر الإشارة إلى أن استمرار تراجع أسعار النفط ربما لا سمح الله سيؤثر على التصنيف الإئتماني للكويت، إذ سيقلل الإنخفاض الهائل الذي تشهده عائدات النفط من جدارة الكويت الإئتمانية إذا ما استمرت العائدات النفطية هي المصدر شبه الوحيد لدخل الدولة، مما يحتم العمل على إجراء اصلاحات اقتصادية عاجلة تساعد على تنويع مصادر الدخل من أجل الحفاظ على الجدارة الائتمانية للبلاد.

وبالعودة إلى تداولات سوق الكويت للأوراق المالية، فقد أغلقت مؤشراته الثلاثة في المنطقة الحمراء للأسبوع الثاني على التوالي، حيث انهت تعاملات الأسبوع الماضي مسجلة خسائر متباينة في ظل الضغوط البيعية التي شملت طيفا واسعا من الأسهم القيادية والصغيرة على حد سواء، وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل استمرار حضور بعض العوامل السلبية المتمثلة في مواصلة أسعار النفط تراجعها الشديد، إضافة إلى عدم ظهور محفزات جديدة في السوق تساهم في عودة النشاط الشرائي.

وعلى صعيد الأداء اليومي للسوق خلال الأسبوع الماضي، فقد شهد السوق في الجلسة الأولى من الأسبوع الماضي تباين في إغلاقات مؤشراته الثلاثة، وإن كان الاتجاه العام للسوق هابطا، حيث سجل المؤشرين الوزني وكويت 15 خسائر متباينة على إثر عمليات البيع التي تركزت على الأسهم القيادية والثقيلة، فيما تمكن المؤشر السعري من إنهاء الجلسة في المنطقة الخضراء بدعم من التداولات المضاربية التي شهدتها بعض الأسهم الصغيرة، بالإضافة إلى التداولات التجميلية وعمليات التجميع التي شهدتها اللحظات الأخيرة من الجلسة. وفي الجلسة التالية، اجتمعت مؤشرات السوق الثلاثة على الإغلاق في المنطقة الحمراء، وذلك تحت تاثير الضغوطات البيعية التي شهدتها الجلسة، والتي شملت العديد من الأسهم المدرجة في السوق وتركزت على الأسهم القيادية، بالإضافة إلى عمليات جني الأرباح السريعة التي شهدتها الأسهم الصغيرة.

أما في جلسة منتصف الأسبوع، فقد واصل السوق أداءه السلبي وارتفعت وتيرة خسائر مؤشراته الثلاثة، وذلك وسط نمو قيمة التداول بنسبة 127% تقريبا، حيث اتسمت الجلسة بالتراجع الشديد منذ بدايتها وحتى نهايتها، وجاء ذلك نتيجة الضغوط البيعية التي تزايدت بشكل واضح على الكثير من الأسهم، لاسيما الصغيرة منها.

هذا وواصل السوق تسجيل الخسائر في الجلستين الباقيتين من الأسبوع، وذلك وسط تزايد عمليات البيع على الكثير من الأسهم المدرجة في السوق سواء القيادية أو الصغيرة، الأمر الذي انعكس سلبا على مؤشرات السوق الثلاثة التي تفاقمت خسائرها لتصل إلى أدنى مستوياتها منذ أكثر من شهرين.

هذا ووصلت القيمة الرأسمالية لسوق الكويت للأوراق المالية في نهاية الأسبوع الماضي إلى 25.86 مليار د.ك. بتراجع نسبته 1.11% مقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل السابق، والذي كان 26.15 مليار د.ك. أما على الصعيد السنوي، فقد سجلت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق تراجعا بنسبة بلغت 7.57% عن قيمتها في نهاية عام 2014، حيث بلغت وقتها 27.98 مليار د.ك.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 5,686.15 نقطة، مسجلا انخفاضا نسبته 1.77% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني خسارة نسبتها 2.06% بعد ان أغلق عند مستوى 386 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 914.80 نقطة، بخسارة نسبتها 2.59% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق ارتفاعا في المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 36.89% ليصل إلى 13.31 مليون د.ك. تقريبا، في حين سجل متوسط كمية التداول نموا نسبته 2.67%، ليبلغ 111.68 مليون سهم تقريبا.

على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري تراجعا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 13%، بينما بلغت نسبة تراجع المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 12.05%، في حين وصلت نسبة انخفاض مؤشر كويت 15 إلى 13.69%، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2014.

مؤشرات القطاعات

سجلت عشرة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية تراجعا لمؤشراتها في نهاية الأسبوع الماضي، فيما سجل القطاعين الباقيين نموا محدودا. وقد تصدر قطاع الخدمات المالية القطاعات التي سجلت انخفاضا، إذ اغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 610.64 نقطة، مسجلا تراجعا نسبته 2.88%، تبعه قطاع المواد الأساسية في المرتبة الثانية، إذ سجل مؤشره خسارة أسبوعية بنسبة بلغت 2.83%، مقفلا عند مستوى 992.43 نقطة، فيما جاء قطاع الخدمات الاستهلاكية في المرتبة الثالثة، إذ سجل مؤشره تراجعا اسبوعيا بنسبة بلغت 2.78%، مقفلا عند مستوى 1,022.37 نقطة. هذا وقد كان قطاع التأمين الأقل خسارة بين قطاعات السوق خلال الأسبوع الماضي، إذ سجل مؤشره تراجعا نسبته 0.08%، منهيا تداولات الأسبوع عند مستوى 1,093.24 نقطة. في المقابل، تصدر قطاع النفط والغاز الصحية القطاعات التي سجلت ارتفاعا، حيث نما مؤشره بنسبة 0.66%، مغلقا عند مستوى 796.22 نقطة، تلاه قطاع الرعاية الصحية الذي انهى تداولات الأسبوع مسجلا ارتفاعا نسبته 0.60%، مغلقا عند مستوى 945.16 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 228.55 مليون سهم تقريبا، شكلت 40.93% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 155.88 مليون سهم للقطاع، أي ما نسبته 27.91% من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 10.40% بعد أن وصل إلى 58.05 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 42.15% بقيمة إجمالية بلغت 28.05 مليون د.ك. تقريبا، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 17.59% وبقيمة إجمالية بلغت 11.70 مليون د.ك. تقريبا، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع العقار، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 7.55 مليون د.ك.، شكلت حوالي 11.34% من إجمالي تداولات السوق.

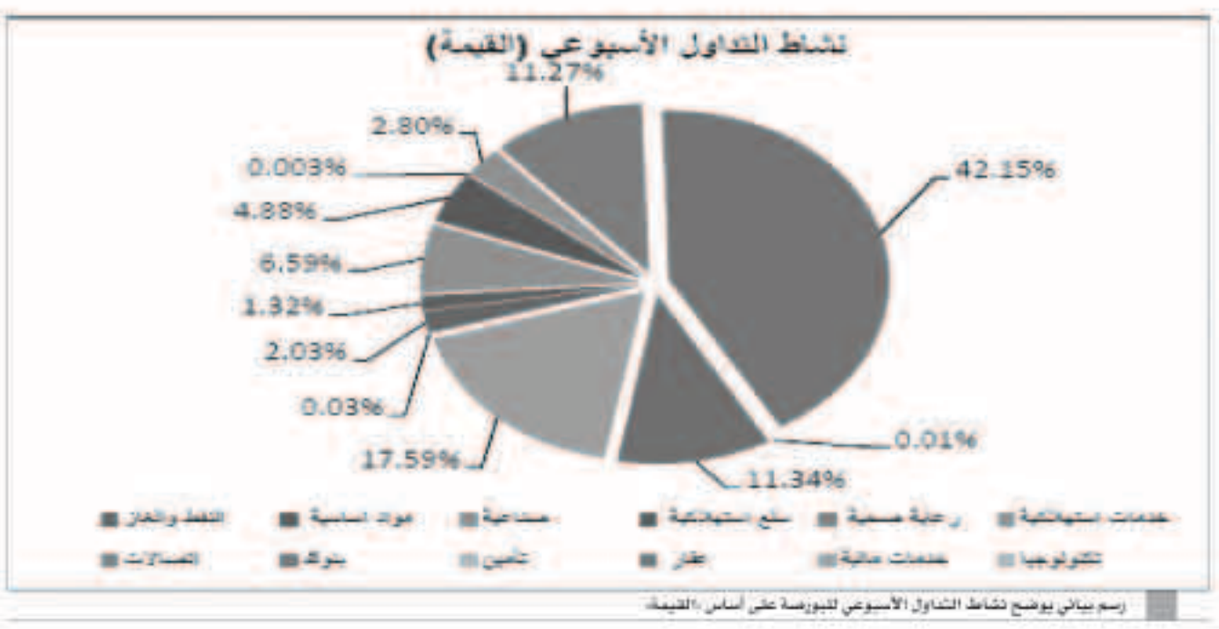

رسم بياني يوضح نشاط التداول الأسبوعي للبورصة على أساس «القيمة»

عقب اجتماعه الثاني هذا العام بمبنى غرفة تجارة وصناعة الكويت

«التحكيم التجاري»: 41.24 مليون دينار.. قيمة القضايا المطروحة في 2015

أعلن مجلس إدارة مركز الكويت للتحكيم التجاري أن قيمة القضايا المطروحة أمامه بلغ العام الحالي نحو 41.24 مليون دينار كويتي (نحو 136 مليون دولار أمريكي) «مما يؤكد تنامي عدد الشركات التي تتبنى طريق التحكيم كبديل آمن يحقق السرعة والأمان في حل المنازعات التجارية».

وأكد رئيس مجلس إدارة مركز الكويت للتحكيم التجاري عبدالوهاب محمد الوزان في بيان صحافي أهمية دور المركز في نشر ثقافة التحكيم والتطلع الدائم إلى الانفتاح الاقتصادي من منطلق الإيمان بطبيعة العمل التجاري وما يتطلبه من سرعة ومرونة في إنجاز المعاملات وحسم الخلافات.

وقال الوزان إن المركز عقد اجتماعه الثاني هذا العام يوم الأربعاء الماضي بمبنى غرفة تجارة وصناعة الكويت وتضمن جدول الأعمال العديد من الموضوعات والإنجازات التي حققها المركز منذ مطلع 2015.

وأضاف أن مجلس الإدارة استعرض عددا من التفاصيل المرتبطة بالقضايا التي تم عرضها على المركز والتي تم إنجازها خلال هذا العام كما تناول الموضوعات المدرجة على جدول أعماله.

ولفت إلى حرص المركز وأهمية دوره في نشر ثقافة التحكيم تحقيقا للرسالة المنشودة التي يسعى إليها وهي السرعة والمصداقية في حل المنازعات التجارية.

وبين أن مجلس الإدارة استعرض ايضا ما قام به المركز من تنظيم الدورات الخاصة بإعداد المحكمين والتي تهدف إلى إعداد جيل متميز من المحكمين والاعتماد في ذلك على إعطاء المشاركين مجموعة من المحاضرات المتعلقة بالمسائل الأساسية في التحكيم وعلى توجيه المشارك لقراءة متخصصة بالأمور الرئيسية بهذا المجال على مدى أيام الدورات ومراحلها. وأفاد الوزان بان المركز اعد نوعين من الدورات الأولى دورة إعداد المحكمين وتنقسم إلى ثلاث مراحل كل مرحلة يحصل فيها المشارك على شهادة باجتياز الدورة وبعد استكمال المراحل الثلاث واجتياز الاختبارات يكون له الحق في القيد في جداول المحكمين لدى المركز.

وذكر أن أعداد المشاركين في الدورات لهذا العام بلغ 177 مشاركا من كل النخب الاقتصادية والهندسية إضافة إلى مشاركة عدد من اساتذة جامعة الكويت في مختلف التخصصات الجامعية ومن كليات متنوعة منها الحقوق والهندسة والعلوم الاجتماعية والعلوم الإدارية والإعلام ومن جهات خاصة وحكومية.

وقال الوزان إن ثاني هذه البرامج كانت ورش عمل متخصصة في مجال التحكيم وهي عبارة عن برنامج ليوم واحد يتم فيه دعوة اساتذة من الجامعة والإدارات القانونية في الشركات الكبرى ومكاتب المحاماة لمناقشة ما يستجد في مجال التحكيم وقد شارك فيها قرابة 235 شخصا من المتخصصين بالقانون من استشاريين ومحامين ومن هم في مجال التحكيم. وعلى الصعيد الدولي اشار الوزان إلى مشاركة المركز في اجتماع لجنة التحكيم بالأمم المتحدة والتي انعقدت بنيويورك خلال شهر فبراير 2015 حيث مثل المركز أمينه العام الدكتور انس فيصل التورة وعضو اللجنة التنفيذية الدكتور أنور احمد راشد الفزيع.

وأشار إلى حضور التورة اجتماع اللجنة نفسها الذي عقد في النمسا خلال شهر سبتمبر 2015 «حيث ابدى رئيس اللجنة عدم الممانعة في عقد المؤتمر العالمي السنوي في دولة الكويت عام 2017 وجار إعداد كل التحضيرات لذلك».

جانب من الاجتماع

الوزان: المركز أعد نوعين من الدورات شارك بها هذا العام 177 شخصاً من كل النخب الاقتصادية والهندسية

خلال حفل جائزة الشيخ سالم العلي للمعلوماتية بحضور ورعاية سمو أمير البلاد

Ooredoo الكويت تحصل على جائزة المعلوماتية للابتكار

آل ثاني يتسلم الجائزة من حضرة صاحب السمو أمير البلاد

أعلنت Ooredoo الكويت، إحدى شركات مجموعة Ooredoo العالمية، عن حصولها على جائزة الشيخ سالم العلي الصباح المعلوماتية للابتكار وذلك خلال حفل ضخم أقيم برعاية سامية من صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وحضوره الكريم وذلك في قصر بيان يوم الأثنين الماضي.

وحصدت Ooredoo الكويت المرتبة الثالثة في فئة القطاع الخاص لأفضل الجهات العربية استخداما لوسائل التواصل الاجتماعي، حيث منحت هذه الجائزة تقديرا لجهودها المميزة للدور الفعال الذي تقوم به عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وقد حضر الحفل وفد الشركة يترأسه المدير العام والرئيس التنفيذي لشركة Ooredoo الكويت الشيخ محمد بن عبد الله آل ثاني ورئيس قطاع العمليات هاني الكحن ومدير إدارة الاتصال المؤسسي مجيل الأيوب. كما وشهد الحفل حضور سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، ورئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وعدد من الوزراء وكبار الشخصيات وضيف الشرف بيل غيتس، الرئيس المشارك لمؤسسة بيل ومليندا غيتس.

وفي تعليق له على هذا الانجاز المميز أعرب لدى شركة Ooredoo الكويت، المدير العام والرئيس التنفيذي لشركة Ooredoo الكويت الشيخ محمد بن عبد الله آل ثاني عن فخره واعتزازه بحصول الشركة على الجائزة ووجه شكره وتقديره العميق لصاحب السمو أمير البلاد وللعملاء على ثقتهم ولجميع القائمين على الجائزة.

وعلق قائلاً «نحن فخورون بهذا الإنجاز ونهديه لجميع عملاءنا الكرام. وما هذه الجائزة إلا دليل على حرصنا على تعزيز استيراتيجيتنا وخططنا التي تعنى بالدرجة الأولى بالاستثمار بوسائل التواصل الاجتماعي والبحث دائما عن كل ما هو مبتكر ومميز من أجل نجاحنا وبالتالي كسب رضا عملاءنا دائما».

وأضاف «نعد عملائنا دائما بأننا سنكون على إطلاع على كل ما هو جديد ومبتكر وسنواصل تقديم أحدث المنتجات والخدمات في مجال تكنولوجيا الاتصالات. وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأشكر فريق العمل وسائل التواصل الاجتماعية لدى الشركة لجهوده هائلة والعمل الجاد لتبقى مستمرة على أعلى مستوى في هذا المجال، لضمان تجربة تواصل فعالة ومتميزة مع عملائنا».

حسب تصنيف مجلة «بانكر ميدل إيست»

«وربة» يفوز بجائزة «أفضل بنك للشركات» في الكويت

في إنجاز جديد حصد بنك وربة جائزة مرموقة من مجلة "بانكر ميدل إيست" هي الثالثة خلال عام واحد، حيث تم إختياره كأفضل بنك في الكويت في قطاع تمويل الشركات ، وذلك بعد حصوله على جائزة البنك الأسرع نموا وجائزة أفضل مركز إتصال. وتأتي هذه الجائزة تقديرا لتفوق بنك وربة في قطاع تمويل الشركات وتحقيقه نتائج مميزة على الصعيد التمويلي وعلى صعيد الخدمات المبتكرة التي يقدمها في هذا المجال، مما إنعكس إيجابا على مؤشرات الأداء للبنك خلال النصف الثاني من العام 2015.

ولقد تسلم الجائزة رئيس مجموعة تمويل الشركات السيد باسل جاسم العبيد في الحفل الذي اقامته المجلة في دبي بحضور شخصيات كبيرة ومرموقة في قطاع المصارف الإسلامية والتقليدية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتم إختيار بنك وربة لهذه الجائزة من مؤسسة "سي بي آي فاينانشال" التي تدير جوائز التمويل والعمل المصرفي، وتنشر عددا من اهم المجلات المالية في العالم بينها مجلة "بانكر ميدل إيست"، بناء على توصيات لجنة تحكيم خاصة مؤلفة من خبراء مستقلين في قطاع الصيرفة حيث تم التقييم وفق مجموعة من الأسس والمؤشرات المالية وقام قراء المجلة بالتصويت لإختيار الفائزين من ضمن قائمة من المرشحين على الفئات المحددة.